بيان عام – منظمة العفو الدولية

التاريخ: 22 سبتمبر/أيلول 2023 رقم الوثيقة: MDE 30/7207/2023

تونس: إساءة استخدام الإيقاف التحفظي لإسكات أصوات المعارضين السياسيين

السلطات التونسية تستهدف المعارضة السياسية بقوانين الإيقاف التحفظي المُبهمة

استخدمت السلطات التونسية بنودًا مُبهمة في القانون بشأن الإيقاف التحفظي (الحبس الاحتياطي) لسجن مجموعات من المعارضين البارزين، والشخصيات العامة، ومَن يُنظر إليهم باعتبارهم أعداءً للرئيس قيس سعيّد، وذلك من دون إثبات أن هذا الإجراء معقول وضروري، حسبما يقتضي القانون الدولي. وتُظهر حالات الاحتجاز هذه تدهورًا عميقًا في وضع حقوق الإنسان واستقلال القضاء في تونس.

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية حالات 22 شخصًا احتُجزوا رهن الإيقاف التحفظي بتهم متنوعة، ومن بينهم سياسيون، ونشطاء سياسيون، ومحامون. ووُجِّهت إلى ثمانية منهم تهمة "التآمر على أمن الدولة"، وهي تهمة ترى منظمة العفو الدولية أنها بلا أساس.[1] أما الباقون فوُجهت إليهم تهم تتعلق بالإرهاب وبمخالفات مالية.

واحتُجز معظم الأشخاص الاثنين والعشرين لمدة خمسة أشهر على الأقل، واحتُجز أحدهم لنحو عامين. ووفقًا لما ذكره المحامون، كانت السلطات، في جميع تلك الحالات، إما تقدم أسبابًا مُبهمة لتبرير الإيقاف التحفظي، أو لا تقدم أي أسباب محددة على الإطلاق. وقدم المحامون طلبات بالإفراج المؤقت عن 12 على الأقل من أولئك الأشخاص. وحتى منتصف سبتمبر/أيلول 2023، لم تأمر المحاكم بالإفراج إلا عن اثنين فقط من الأشخاص الاثنين والعشرين.[2]

ومنذ عام 2021، عزَّز الرئيس قيس سعيّد سلطات شبه مطلقة في الحكم، بما في ذلك صلاحيات جديدة للهيمنة على القضاء. وفتحت السلطات تحقيقات جنائية ضد عشرات من منتقديه وَمن يُعتبرون أعداءً له، واحتجزت بعضهم.

وكان من بين الذين استُهدفوا ما لا يقل عن 19 من أعضاء حزب حركة النهضة، وهو أحد الأحزاب السياسية الكبرى التي تعارض الرئيس قيس سعيّد.[3] وأمرت المحاكم بوضع 11 منهم على الأقل رهن الإيقاف التحفظي، ومن بينهم شخص ظل مُحتجزًا منذ عام.[4] وكان من بين الآخرين المحبوسين رهن الإيقاف التحفظي ستة أشخاص احتُجزوا منذ فيفري/شباط 2023 في إطار ما عُرف باسم "قضية التآمر".

---

[1] وُجهت تهمة "التآمر" إلى الأشخاص الثمانية بموجب فصول في المجلة الجزائية؛ والقانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. انظر: منظمة العفو الدولية، *تونس: يجب على السلطات الإفراج عن السجناء المحتجزين خلال حملة القمع الأخيرة*، 30 مارس/آذار 2023. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/03/tunisia-authorities-must-free-prisoners-held-in-latest-crackdown/.

[2] أفرجت السلطات عن الناشطة شيماء عيسى والمحامي الأزهر العكرمي يوم 13 جويلية/تموز 2023. وسبق لأحد قضاة التحقيق أن رفض الإفراج عنهما إفراجًا مؤقتًا دون تفسير لذلك.

[3] فرض الرئيس التونسي الأسبق، زين العابدين بن علي، حظرًا على حركة النهضة، وقبضت السلطات على آلاف من نشطاء الحركة. وبعد الإطاحة بحكم زين العابدين بن علي في عام 2011، قادت حركة النهضة حكومة ائتلافية حتى عام 2014.

[4] فتحي البلدي، وهو مسؤول أمني سابق، ويُحتجز رهن الإيقاف التحفظي منذ 21 سبتمبر/أيلول 2022.

ولتوثيق حالات الأشخاص الاثنين والعشرين، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 17 من محامي الدفاع، بمن فيهم محامون لكل من المحتجزين، بالإضافة إلى مقابلات مع أهالي 12 من المحتجزين. كما اطلعت المنظمة على مطالب إفراج لبعض هذه الحالات.[5]

والمفترض، بموجب القانون الدولي، أنّ السلطات لن تحتجز الأشخاص المتهمين بتهم جنائية أثناء خضوعهم للتحقيق أو انتظارهم للمحاكمة، تماشيًا مع مبدأ افتراض براءة المتهم. ووفق المنطق نفسه، فإنّ السلطات لن تحتجز الأشخاص الذين يخضعون لتحقيقات جنائية أو ينتظرون المحاكمة إلا باعتبار ذلك إجراءً استثنائيًا ضروريًا بشدة بناءً على تقييم كل حالة على حدة.[6]

ومن ثم، يجب على السلطات التونسية أن تثبت قيامها بذلك التقييم، وأن تضمن خضوع مبرر استمرار احتجاز للمراجعة بصفة منتظمة.[7] فبدون إعادة التقييم بشكل دوري، يصبح إبقاء الشخص تحت أي شكل من أشكال الاحتجاز أمرًا تعسفيًا.

ويجب على السلطات أن تفرج عن جميع الذين احتُجزوا بشكل تعسفي وغير مشروع. وحتى إذا كانت التهم تتطابق مع جرائم معترف بها، فلا يمكن تبرير الإيقاف التحفظي إلا بعدد محدود من الأسباب.

وينبغي على السلطات أن تقدم أدلةً بناءً على تقييم كل حالة على حدة لإثبات أن الإيقاف ضروري ومتناسب بسبب خطر جوهري يتمثل في الهرب، أو إلحاق أذى جسيم بالآخرين، أو تكرار ارتكاب الجريمة، أو التدخل في الأدلة أو التحقيقات.[8] وفي غياب هذه الأدلة، يتعيّن الإفراج عن المحتجزين رهن الإيفاق التحفظي.

المُستهدفون من المعارضين، ومَن يُعتبرون منتقدين، والشخصيات العامة

حزب حركة النهضة:

---

[5] في الحالات التي لم يتمكن فيها المحامون من تبادل أوامر الإيقاف التحفظي المكتوبة، والواردة في وثائق تحتوي أيضًا على معلومات حساسة، كانوا يذكرون صيغة الأوامر بحذافيرها.

[6] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3). الرابط: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights.

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35، الفقرتان 37 و38. الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G14/244/49/PDF/G1424449.pdf?OpenElement.

[7] خلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مرارًا إلى أن احتجاز شخص رهن الإيقاف التحفظي من دون إثبات أن هذا الإجراء معقول وضروري يمثل انتهاكًا للمادة 9(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه تونس. من آراء اللجنة في هذا الصدد، على سبيل المثال:

Human Rights Committee, Communication 1502/2006, Marinich v. Belarus, para. 10.4. Available at: https://juris.ohchr.org/casedetails/1103/en-US

Human Rights Committee, Communication 1940/2010, Cedeño v. Bolivarian Republic of Venezuela, para. 7.10. Available at: https://juris.ohchr.org/casedetails/1463/en-US

Human Rights Committee, Communication 1547/2007, Torobekov v. Kyrgyzstan, para. 6.3. Available at: https://juris.ohchr.org/casedetails/1640/en-US

Human Rights Committee, Communication 1178/2003, Smantser v. Belarus, para. 10.3. Available at: https://juris.ohchr.org/casedetails/1451/en-US

Moadh Kheriji Ghannouchi and Others v Republic of Tunisia, Application No. 004/2023: Order (Provisional Measures), 28 August 2023, para. 59. On file with Amnesty International.

[8] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3). الرابط: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights.

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35، الفقرة 38. الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G14/244/49/PDF/G1424449.pdf?OpenElement.

الاتحاد الإفريقي، المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في إفريقيا، القسم م(1)(هـ). الرابط: https://archives.au.int/handle/123456789/2065#.

في أواخر عام 2022، أمر أحد قضاة التحقيق باحتجاز فتحي البلدي، وهو مسؤول أمني سابق، وعلي العريض، الذي شغل من قبل منصبي وزير الداخلية ورئيس الوزراء، على ذمة التحقيقات فيما يتصل بادعاءات بأن المسؤوليْن الحكومييْن السابقيْن خلقا ظروفًا ساعدت على دفع تونسيين إلى الانضمام لجماعات مسلحة في الخارج. واتُّهم الاثنان بموجب فصول في المجلة الجزائية [قانون العقوبات] والقانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.[9]

وأمر القاضي باحتجاز فتحي البلدي وتمديد إيقافه التحفظي مرتين دون ذكر أسباب محدَّدة. واكتفى القاضي أول الأمر بذكر التهم الموجَّهة إلى علي العريض باعتبارها أسبابًا لاحتجازه. وعند تجديد حبس علي العريض رهن الإيقاف التحفظي، يوم 15 جوان/حزيران 2023، علَّل القاضي قراره بالحاجة إلى ضمان سلامة سير التحقيق، ولكنه لم يقدم الأدلة المنطقية التي استند إليها. ورفضت المحاكم أربعة طلبات بالإفراج عن علي العريض إفراجًا مؤقتًا.[10]

وفي 14 فيفري/شباط 2023، أمر أحد قضاة التحقيق باحتجاز نور الدين البحيري رهن الإيقاف التحفظي على ذمة التحقيق فيما زُعم عن قيامه بنشر دعوة على وسائل التواصل الاجتماعي لمعارضة الرئيس قيس سعيِّد، وكان التعليل الوحيد لهذا القرار هو "عديد القرائن".[11] كما استشهدت السلطات لاحقًا بمقطع فيديو يُظهر نور الدين البحيري وهو يتحدث أمام حشد عام، وذلك باعتباره دليلًا على أنه خالف الفصل 72 من المجلة الجزائية، الذي ينصُّ على فرض عقوبة الإعدام وجوبًا على من تثبت إدانته بتهمة محاولة "تبديل هيئة الدولة". وأحال قاضٍ آخر القضية للمحاكمة، مما دفع محامي البحيري إلى تقديم استئناف لقرار الإحالة.[12] وردًا على ذلك، قررت محكمة الاستئناف بتونس، في 30 أوت/آب 2023، إعادة القضية إلى قاضي التحقيق لإجراء مزيد من التحقيقات، وذلك من دون الإفراج عن نور الدين البحيري.[13]

وفي مطلع عام 2023، أمر أحد قضاة التحقيق باحتجاز رياض بالطيب، وزير الاستثمار والتعاون الدولي الأسبق؛ وسيد الفرجاني، وهو من كبار أعضاء حركة النهضة، رهن الإيقاف التحفظي على ذمة التحقيق في قضية "إنستالينغو"، وهي شركة إعلامية تصفها السلطات بأنها مرتبطة بحركة النهضة. ولم يذكر القاضي سببًا لقرار الإيقاف سوى "خطورة" الاتهامات المنسوبة إلى الرجلين، و"ما تقتضيه الأبحاث من تحريات ومن استقراءات". وفي 19 جوان/حزيران 2023، قرر القاضي إحالة القضية للمحاكمة. ويواجه الاثنان تهمًا بموجب المجلة الجزائية، والقانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. وفي 20 جويلية/تموز

---

[9] مقابلة مع محامٍ عن فتحي البلدي، 24 جويلية/تموز 2023.

رسالة خاصة، من سمير ديلو، المحامي عن علي العريض، 22 أوت/آب 2023.

مقابلة مع زينب براهمي، المحامية عن علي العريض، 25 أوت/آب 2023. وأصدر القضاة أمر الإيقاف التحفظي بحق فتحي البلدي يوم 21 سبتمبر/أيلول 2022، وبحق علي العريض يوم 19 ديسمبر/كانون الأول 2022.

ووُجهت الاتهامات للاثنين بموجب الفصول 1، و5(جديد)، و10، و13 (جديد)، و14، و31، و32، و33، و34، و35، و36، و37، و40، و92، و93، و94، و95، و96، و97، من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال؛ والفصل 32 من المجلة الجزائية.

[10] مقابلة مع محامٍ عن فتحي البلدي، 24 جويلية/تموز 2023.

رسالة خاصة، من سمير ديلو، المحامي عن علي العريض، 22 أوت/آب 2023.

وأصدر القاضي أمر الإيقاف التحفظي بحق فتحي البلدي يوم 21 سبتمبر/أيلول 2022، وبحق علي العريض يوم 19 ديسمبر/كانون الأول 2022. وامتنع القاضي عن الرد على المطلب المقدَّم يوم 17 جانفي/كانون الثاني 2023 للإفراج عن علي العريض إفراجًا مؤقتًا، مما يعني رفضه في واقع الأمر. وأيدت محكمة الاستئناف بتونس رفض مطلب الإفراج يوم 2 مارس/آذار 2023. وتكرر هذا التسلسل للأحداث يومي 17 أفريل/نيسان 2023 و1 جوان/حزيران 2023.

[11] مقابلة مع سعيدة العكرمي، المحامية عن نور الدين البحيري، 30 جوان/حزيران 2023. وسعيدة العكرمي هي أيضًا زوجة نور الدين البحيري. واطلعت منظمة العفو الدولية على وثيقة مُسرَّبة من وثائق المحكمة تُورد نسخة من التدوينة المزعومة الذي نُشرت عبر الإنترنت وأكد محامو نور الدين البحيري صحته. ولم تجد منظمة العفو الدولية في التدوينة ما يتجاوز حدود حرية التعبير التي يحميها القانون الدولي. وقد أنكر نور الدين البحيري كتابة التعليق المزعوم.

[12] مقابلات مع محامين عن نور الدين البحيري، 4 سبتمبر/أيلول 2023.

تقرير من محامين عن نور الدين البحيري، مُقدَّم إلى محكمة الاستئناف بتونس، يوم 30 أوت/آب 2023. محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

ولم تستطع منظمة العفو الدولية تحديد ما إذا كان مقطع الفيديو المُشار إليه متوفر بشكل علني.

[13] رسالة شخصية، من أنور أولاد علي، المحامي عن نور الدين البحيري، 31 أوت/آب 2023.

2023، رفضت محكمة الاستئناف بسوسة دعوى الاستئناف المُقدَّمة من المحامين، مبقيةً بالطيب والفرجاني محتجزَيْن، من دون ذكر أسباب محدَّدة.[14]
وألقت الشرطة القبض على محمد المزوغي ومحمد صالح بوعلاقي، وهما من مسؤولي حركة النهضة في مدينة باجة، وذلك يومي 9 و10 مارس/آذار 2023 على التوالي. وجاء القبض على الاثنين بسبب مقطع فيديو نشره محمد المزوغي على وسائل التواصل الاجتماعي، ويُظهر مظاهرة احتجاجية مناهضة للرئيس قيس سعيّد. وأمر أحد قضاة التحقيق باحتجاز الرجلين رهن الإيقاف التحفظي، معلِّلًا قرار الإيقاف بأنه اتُّخذ لضمان سلامة سير التحقيق، من دون ذكر الأدلة المنطقية التي استند إليها. ويُتهم الرجلان بارتكاب جرائم، من بينها التآمر على أمن الدولة.[15]

وفي أفريل/نيسان 2023، قبضت السلطات على راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة، واثنين من مسؤولي الحركة، وهما أحمد المشرقي ويوسف النوري. وأمر أحد قضاة التحقيق باحتجاز الثلاثة رهن الإيقاف التحفظي على ذمة التحقيق في تهمة التآمر على أمن الدولة، وهي تستند في جانب منها إلى ملاحظات أدلى بها الغنوشي علنًا. ولم يذكر القاضي أسبابًا لقرار الإيقاف سوى "خطورة الأفعال" التي يُتهم الثلاثة بارتكابها، و"عديد القرائن" على ارتكاب أنشطة إجرامية.[16]

وفي 9 ماي/أيار 2023، أصدر قاضٍ آخر أمرًا باحتجاز راشد الغنوشي رهن الإيقاف التحفظي باعتباره أحد المُشتبه بهم في التحقيق الخاص بقضية شركة "إنستالينغو". وأشار القاضي في تقرير التحقيق النهائي، بتاريخ 19 جوان/حزيران 2023، إلى الحاجة لمنع ارتكاب جرائم جديدة محتملة، باعتبار ذلك سببًا لأمر الإيقاف التحفظي، وذلك بناءً على ادعاء بأن عددًا من المحامين الذين يمثلون الغنوشي هم أنفسهم الذين يمثلون بعض أعضاء الشركة.[17]

---

[14] مقابلة مع نجوى بالطيب، المحامية عن رياض بالطيب، 4 أوت/آب 2023.
مقابلة مع زينب براهمي، المحامية عن سيد الفرجاني، 25 أوت/آب 2023.
رسالة خاصة، من زينب براهمي، المحامية عن سيد الفرجاني، بتاريخ 28 أوت/آب 2023.
وأمر القاضي باحتجاز رياض بالطيب رهن الإيقاف التحفظي بتاريخ 27 فيفري/شباط 2023؛ وباحتجاز سيد الفرجاني رهن الإيقاف التحفظي بتاريخ 1 مارس/آذار 2023. ووجَّهت السلطات إليهما تهمًا بمخالفة الفصول 61 مكرر، و67، و72 من المجلة الجزائية؛ والفصول 92، و93، و94 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

[15] مقابلة مع زينب براهمي، المحامية عن محمد المزوغي ومحمد صالح بوعلاقي، 25 و31 أوت/آب 2023.
ويشغل محمد المزوغي منصب مدير العلاقات العامة في المكتب الجهوي لحزب حركة النهضة بمدينة باجة، بينما يشغل محمد صالح بوعلاقي منصب الكاتب العام [الأمين العام] الجهوي للحزب في باجة. وتتهم السلطات الرجلين بمخالفة الفصول 1، و3، و3 جديد، و10، و13 جديد، و14، و32، و33، و37، و40، و92، و93، و94، و95، و96، و97 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال؛ والفصول 32، و61 مكرر، و62، و67، و68، و72، و125، و131، و132 من المجلة الجزائية؛ والفصل 86 من القانون عدد 1 لسنة 2001 المتعلق بإصدار مجلة الاتصالات.

[16] مقابلات مع زينب براهمي، المحامية عن راشد الغنوشي، ويوسف النوري، وأحمد المشرقي، 17 و26 أفريل/نيسان؛ و8، و18، و31 ماي/أيار؛ و25، و31 أوت/آب 2023.
ويشغل أحمد المشرقي منصب رئيس ديوان راشد الغنوشي، زعيم حزب حركة النهضة. أما يوسف النوري فهو عضو في مجلس شورى الحركة. وأمر أحد قضاة التحقيق باحتجاز الغنوشي والنوري المشرقي رهن الإيقاف التحفظي بتاريخ 19 و20 و21 أفريل/نيسان على التوالي. وتتهم السلطات الثلاثة بمخالفة الفصلين 68 و72 من المجلة الجزائية.
وأدلى الغنوشي بالملاحظات المُشار إليها أثناء اجتماع عام يوم 15 أفريل/نيسان 2023. وصُوِّرت الملاحظات ونُشرت في مقطع فيديو على الإنترنت. وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على مقطع الفيديو ولم تجد في ملاحظات الغنوشي ما يتجاوز حدود حرية التعبير التي يكفلها القانون الدولي. ومقطع الفيديو مُتاح على الرابط: https://www.facebook.com/Front.de.salut.national.2022/videos/1513110239505739. (يبدأ الغنوشي حديثه في الدقيقة 2:07:30 من المقطع).

[17] مقابلة مع زينب براهمي، المحامية عن راشد الغنوشي، 25 أوت/آب 2023.
وتوجه السلطات تهمًا لراشد الغنوشي باعتباره أحد المُشتبه بهم في قضية إنستالينغو بموجب الفصول 61 مكرر، و67، و72 من المجلة الجزائية؛ والفصول 92، و93، و94 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

وفي 12 ماي/أيار 2023، أمر أحد قضاة التحقيق باحتجاز الصحبي عتيق، عضو مجلس شورى حركة النهضة، رهن الإيقاف التحفظي على ذمة التحقيق، فيما زُعم عن قيامه بتشكيل مجموعة لغسيل الأموال، وحيازة نقد أجنبي بشكل غير قانوني، والإدلاء بشهادة زور، وكان التعليل الوحيد لأمر الإيقاف هو "خطورة الأفعال المنسوبة إليه". ويواجه الصحبي عتيق تهمًا بموجب المجلة الجزائية، والقانون المتعلق بالصرف والتجارة الخارجية، والقانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال، الصادر عام 2015.[18]

عضو سابق في حزب حركة النهضة:
في 3 مارس/آذار 2023، قبضت السلطات على محمد بن سالم، الذي شغل من قبل منصب وزير الفلاحة حين كان عضوًا في حركة النهضة.[19] ولا تزال السلطات تحتجزه بشكل مستمر منذ ذلك الوقت. وبعد القبض عليه عانى من مرض في القلب. وفي 7 مارس/آذار 2023، استجوبه أحد قضاة التحقيق في المستشفى وأمر باحتجازه رهن الإيقاف التحفظي دون ذكر أسباب محددة. وتتهم السلطات محمد بن سالم بمحاولة مغادرة تونس خلسةً، وبارتكاب جرائم مالية. وهو يعاني من مرض الشلل الرعاش (داء باركينسون)، ومن السكري، وارتفاع ضغط الدم، ومن أمراض في القلب، ومنذ القبض عليه بدأ يستخدم مقعدًا متحركًا.[20]

قضية "التآمر"
في فيفري/شباط 2023، فتحت السلطات تحقيقًا جنائيًا استهدف بالأساس ما لا يقل عن 17 شخصًا وُجهت إليهم تهمة "التآمر ضد أمن الدولة"، بموجب فصول من المجلة الجزائية، والقانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، الصادر عام 2015. وترى منظمة العفو الدولية أنه لا أساس لهذه الاتهامات وما يتصل بها من تحقيقات.[21] وأمر أحد قضاة التحقيق باحتجاز ثمانية على الأقل من المتهمين، وهم خيام التركي؛ وعبد الحميد الجلاصي؛ والأزهر العكرمي؛ وجوهر بن مبارك؛ وشيماء عيسى؛ وعصام الشابي؛ وغازي الشواشي؛ ورضا بالحاج، رهن الإيقاف التحفظي، وكان التعليل الوحيد لهذا الإجراء هو "خطورة الأفعال المنسوبة" إليهم.[22]

---

[18] مقابلة مع محامٍ عن الصحبي عتيق، استشهد خلالها بأمر الإيقاف التحفظي الكتابي، 14 جوان/حزيران 2023.
رسالة خاصة من محامٍ عن الصحبي عتيق إلى منظمة العفو الدولية، 3 أوت/آب 2023.
وتحقق السلطات مع الصحبي عتيق بموجب الفصول 92، و93، و94، و96، و97 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال؛ والفصول 6، و22، و35، و36، و37 من القانون عدد 18 لسنة 1976 المتعلق بالصرف وبالتجارة الخارجية؛ والفصول 32، و56، و57، و158، و241، و244 من المجلة الجزائية.

[19] ترك محمد بن سالم حزب حركة النهضة رسميًا في عام 2021، وهو الآن عضو في حزب العمل والإنجاز الذي شارك في تأسيسه.

[20] مقابلة مع عبد الوهاب معطار، المحامي عن محمد بن سالم، 19 جوان/حزيران و8 سبتمبر/أيلول 2023.
وأمر قاضي التحقيق بإحالة القضية إلى المحاكمة بموجب الفصول 38، و40، و41، و42، و43 من القانون عدد 40 لسنة 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر؛ وكذلك بموجب فصول من المجلة الجزائية؛ والقانون عدد 54 لسنة 2014 المتعلق بقانون المالية التكميلي؛ ومجلة الديوانة [قانون الرسوم والتعريفات] لسنة 2008. وفي 4 جويلية/تموز 2023، أغلق قاضي التحقيق إجراءات التحقيق وأحال القضية للمحاكمة، مما دفع النيابة ومحامي محمد بن سالم إلى تقديم دعاوى استئناف. وردًا على ذلك، أعادت محكمة الاستئناف بقابس القضية إلى قاضي التحقيق لإجراء مزيد من التحقيقات. وما زال محمد بن سالم مُحتجزًا رهن الإيقاف التحفظي.

[21] وثائق المحكمة التي سُربت ونُشرت عبر الإنترنت، وأكد المحامون صحتها. وقد استندت السلطات إلى الفصول 1، و3، و5، و10، و13 (جديد)، و14، و32، و35، و37، و40، و92، و93، و94، و95، و96، و97 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. انظر:
منظمة العفو الدولية، *تونس: يجب على السلطات الإفراج عن السجناء المحتجزين خلال حملة القمع الأخيرة*، 30 مارس/آذار 2023. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/03/tunisia-authorities-must-free-prisoners-held-in-latest-crackdown/.
منظمة العفو الدولية، تونس: السلطات تُضيف محامين حقوقيين إلى "قضية التآمر" المُلفَّقة، 9 مارس/آذار 2023. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/05/tunisia-authorities-add-human-rights-lawyers-to-trumped-up-conspiracy-case/.

[22] مقابلة مع دليلة بن مبارك، المحامية عن المحتجزين الثمانية، 13 جوان/حزيران 2023. ودليلة بن مبارك هي أيضًا شقيقة جوهر بن مبارك. وصدرت أوامر الإيقاف التحفظي بين يومي 24 و26 فيفري/شباط 2023.

ورفض القاضي ومحكمة الاستئناف بتونس أولًا الطلبات المُقدمة من المحامين للإفراج عن الثمانية المشتبه بهم إفراجًا مؤقتًا.[23] ومنذ جويلية/تموز 2023، أفرجت المحكمة عن اثنين منهم مع منعهما من السفر إلى الخارج أو "الظهور في الأماكن العامة"، كما مدَّدت المحكمة أمر الإيقاف التحفظي للستة الباقين، وعلَّلت قرارها بأنه اتُخذ "ضمانًا لتوفر حسن سير البحث".[24]

قاضٍ بارز ورجال أعمال:
منذ فيفري/شباط 2012، قبضت السلطات على بشير العكرمي، وهو قاض سابق بارز، مرتين وأصدرت أمرين باحتجازه رهن الإيقاف التحفظي بسبب عمله كقاضٍ. ويتعلق الأمران بتحقيقَيْن متوازيَيْن في القضية نفسها. وكان بشير العكرمي من بين 57 قاضيًا فصلهم الرئيس قيس سعيِّد تعسفيًا في 1 جوان/حزيران 2022.[25]

وألقت شرطة مكافحة الإرهاب القبض على بشير العكرمي في 12 فيفري/شباط 2023، واحتجزته لمدة 12 يومًا بناءً على شكوى بشأن تحقيق يتعلق بمكافحة الإرهاب أجراه في عام 2015.[26] وأُفرج عن بشير العكرمي، في 24 فيفري/شباط 2023، ولكن أُعيد القبض عليه فورًا بناءً على شكوى جديدة بشأن تعامله مع تحقيق أجراه في عام 2013 بخصوص اغتيال زعيم سياسي.[27]

وفي 10 مارس/آذار 2023، أمر أحد قضاة التحقيق باحتجاز بشير العكرمي رهن الإيقاف التحفظي على ذمة التحقيق فيما زُعم عن قيامه بتلفيق معلومات، وأورد القاضي سببًا وحيدًا لقرار احتجاز العكرمي، وهو "خطورة الأفعال المنسوبة إليه". وتتهم السلطات بشير العكرمي بتلفيق معلومات بموجب المجلة الجزائية. وامتنع أحد القضاة الذين نظروا قضية بشير العكرمي عن الرد على مطلب محاميه بالإفراج عنه إفراجًا مؤقتًا.[28]

---

[23] مقابلة مع دليلة بن مبارك، المحامية عن المحتجزين الثمانية، 13 جوان/حزيران 2023.

وامتنع قاضي التحقيق عن الرد على مطلب الإفراج في مطلع مارس/آذار 2023، مما يعني رفضه في واقع الأمر. وأيدت محكمة الاستئناف بتونس رفض مطلب الإفراج في 30 مارس/آذار 2023.

[24] مقابلة مع محامٍ عن المحتجزين الثمانية، 20 جويلية/تموز 2023.

رسالة خاصة، من دليلة بن مبارك، 23 أوت/آب 2023.

رسالة خاصة، من محامٍ عن المحتجزين الثمانية، 4 سبتمبر/أيلول 2023.

في 13 جويلية/تموز 2023، أمرت محكمة الاستئناف بتونس بالإفراج عن شيماء عيسى والأزهر العكرمي إفراجًا مؤقتًا. وقرر قاضي التحقيق تمديد أمر الإيقاف التحفظي للمحتجزين الستة الآخرين، في 22 أوت/آب 2023.

[25] United Nations' Special Rapporteur on the independence of judges and lawyers et al, (AL TUN 2/2023), 26 May 2023. Available at: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27919.

[26] United Nations' Special Rapporteur on the independence of judges and lawyers et al, (AL TUN 2/2023), 26 May 2023. Available at: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27919

مقابلة مع محامٍ عن بشير العكرمي، 17 أوت/آب 2023.

وقبضت إحدى وحدات مكافحة الإرهاب على بشير العكرمي بناءً على شكوى من اثنين من أعوان الوحدة يوم 12 فيفري/شباط 2023. وكان بشير العكرمي، وفقًا لما ذكره محاموه، قد أبعد هذين الفردين عن العمل في تحقيق بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في متحف باردو في عام 2015 استنادًا لاتهامات ضدهما بممارسة التعذيب. واحتجزت السلطات بشير العكرمي في منشأة شُرطية دون السماح له بالاتصال بمحام، ثم نقلته إلى قسم الأمراض العقلية في مستشفى حكومية في تونس العاصمة.

[27] مقابلات مع محامين عن بشير العكرمي، 16 فيفري/شباط و31 جويلية/تموز 2023.

وقبضت السلطات على بشير العكرمي، في 24 فيفري 2023، بناءً على شكوى قدَّمها حزب سياسي بشأن تعامل العكرمي مع تحقيق في اغتيال شكري بلعيد، الذي كان أحد العناصر القيادية في ائتلاف الجبهة الشعبية ذي التوجه اليساري، في عام 2013. وكان العكرمي، وفقًا لما ذكره محاموه، قد استجوب شخصًا أثناء التحقيق باعتباره شاهدًا، ثم أدرج اسمه لاحقًا باعتباره من المشتبه بهم، بعد أن غادر الرجل البلاد إلى الخارج. وعندئذٍ أصدر العكرمي أمرًا دوليًا بالقبض عليه.

[28] مقابلة مع محامٍ عن بشير العكرمي، 31 جويلية/تموز 2023.

مقابلة مع محامٍ عن بشير العكرمي، 17 أوت/آب 2023.

رسالة خاصة من محامٍ عن بشير العكرمي، 19 أوت/آب 2023.

وفي الوقت نفسه، أصدر أحد قضاة التحقيق، في 24 جويلية/تموز 2023، أمرًا ثانيًا باحتجاز بشير العكرمي رهن الإيقاف التحفظي على ذمة تحقيق منفصل يتعلق أيضًا بتعامله مع التحقيق في قضية الاغتيال عام 2013. وأورد القاضي سببًا وحيدًا لقرار احتجاز العكرمي، وهو "خطورة الأفعال المنسوبة إليه". وتتهم السلطات بشير العكرمي بالتزوير وبترك واجب القبض على متهم جنائي.[29]

وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول 2021، قبضت الشرطة على المهدي بن غربية، وهو رجل أعمال بارز، وسبق أن تولى منصب الوزير المكلَّف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان. وجاء القبض عليه بعدما توعَّد الرئيس قيس سعيِّد بقمع من وصفهم بالفاسدين من رجال الأعمال وغيرهم من النخبة.[30]

وفي 20 أكتوبر/تشرين الأول 2021، فتحت السلطات تحقيقًا ضد المهدي بن غربية وآخرين لما زُعم عن ارتكاب جرائم تدليس وغسيل أموال، وذلك بموجب المجلة الجزائية، والقانون الأساسي المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال لسنة 2015، والقانون المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار لسنة 2015. وأمر أحد قضاة التحقيق باحتجاز المهدي بن غربية، ومتهم آخر، رهن الإيقاف التحفظي بدون ذكر أي أسباب مُحدَّدة.[31]

وفي 14 ديسمبر/كانون الأول 2021، أمر القاضي بالإفراج عن الرجلين إفراجًا مؤقتًا، وبإحالة القضية للمحاكمة بتهم أقل خطورة.[32] إلا إن النيابة استأنفت هذا القرار. وفي 10 ماي/أيار 2022، قررت محكمة الاستئناف بسوسة إحالة القضية للمحاكمة وتأييد أمر احتجاز المهدي بن غربية والمتهم الآخر رهن الإيقاف التحفظي، وعلَّلت القرار بأنه اتُخذ "لخطورة الأفعال الصادرة عنهما ولتلافي ارتكاب جرائم جديدة وضمانًا لتنفيذ العقاب"، ولكنها لم تقدم الأدلة المنطقية التي استندت إليها.[33] وأجَّلت السلطات المحاكمة أكثر من مرة.[34]

مطلب الإفراج عن بشير العكرمي إفراجًا مؤقتًا، والمقدَّم من محاميه إلى محكمة الاستئناف بتونس يوم 13 جويلية/تموز 2023. محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

ووجهت السلطات إلى بشير العكرمي تهمة التزوير بموجب الفصول 114، و172، و175، و176 من المجلة الجزائية.

[29] مقابلة مع محامٍ عن بشير العكرمي، 17 أوت/آب 2023.

رسالة خاصة من محامٍ عن بشير العكرمي، 19 أوت/آب 2023.

مطلب الإفراج عن بشير العكرمي إفراجًا مؤقتًا، والمقدَّم من محاميه إلى المحكمة الابتدائية بتونس يوم 21 جويلية/تموز 2023. محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

ووجَّهت السلطات إلى بشير العكرمي تهم التزوير وترك واجب إلقاء القبض على متهم جنائي، بموجب الفصول 241، و110، و258، و114 من المجلة الجزائية.

[30] Financial Times, *Tunisian President Vows to Crack Down on Corruption*, 29 July 2021. Available at: https://www.ft.com/content/98e57ccb-26a6-4efe-beae-0f6189b88a01

Reuters, *Thousands rally for Tunisian president urging change to political system*, 3 October 2021. Available at: https://www.reuters.com/world/africa/backers-tunisian-president-rally-against-coup-accusations-2021-10-03/

[31] تقرير كتابي من محامين عن المهدي بن غربية، 14 ماي/أيار 2022. محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

مقابلة مع أحمد الصديق، المحامي عن المهدي بن غربية، 11 أوت/آب 2023.

[32] أوصى قاضي التحقيق بتوجيه تهم بموجب الفصل 199 من المجلة الجزائية؛ والفصول 6، و38، و70، و98، و101 من مجلة الحقوق والإجراءات الجِبائية؛ والفصلين 11، و48(7) من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات لسنتي 2015 و2016.

[33] مقابلة مع أحمد الصديق، المحامي عن المهدي بن غربية، 11 أوت/آب 2023.

نسخة من قرار صادر عن دائرة الاتهام في محكمة الاستئناف بسوسة، في 10 ماي/أيار 2022. محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، أمر أحد قضاة التحقيق، في 14 أفريل/نيسان 2022، بتمديد الإيقاف التحفظي بحق المهدي بن غربية لمدة أربعة أشهر.

[34] في القرار الصادر بتاريخ 10 ماي/أيار 2022، أحالت دائرة الاتهام في محكمة الاستئناف بسوسة كلًا من المهدي بن غربية وسفيان بوهاشم للمحاكمة بموجب الفصول 172، و175، و176، و177، و199 من المجلة الجزائية؛ والفصول 94، و95، و96 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال؛ والفصل 49 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار؛ والفصول 6، و38، و70، و84، و101، من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية. كما أحالت الدائرة متهمين آخرين في القضية للمحاكمة استنادًا إلى بعض هذه التهم نفسها.

وفي 27 جوان/حزيران 2023، أصدرت محكمة التعقيب قرارًا يقضي بإبطال قرار محكمة الاستئناف، وذلك بناءً على استئناف مقدَّم من اثنين من المتهمين الآخرين.[35] واستمرت السلطات في احتجاز المهدي بن غربية والمتهم الآخر، وقد ظلت تحتجز المهدي بن غربية بشكل متواصل منذ القبض عليه في أكتوبر/تشرين الأول 2021.

حملة قمع على المعارضة واعتداءات على استقلال القضاء

في 25 جويلية/تموز 2021، استحوذ الرئيس قيس سعيّد على سلطات استثنائية، مُستندًا في ذلك، على حد قوله، إلى الصلاحيات الممنوحة له بموجب الدستور التونسي الصادر عام 2014. ومنذ ذلك الحين، فتحت السلطات تحقيقات جنائية ضد ما لا يقل عن 74 من الشخصيات المعارضة، وغيرهم ممن يُعتبرون أعداءً للرئيس، ومن بينهم 44 شخصًا على الأقل اتُهموا بجرائم تتصل بممارستهم لحقوقهم الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، حلَّ الرئيس قيس سعيِّد مجلس نواب الشعب (البرلمان)، وأصدر مراسيم بقوانين تهدِّد حرية التعبير، وأشرف على صياغة دستور جديد، وسعى إلى تعزيز هيمنته على النظام القضائي.[36]

كما منح الرئيس نفسه صلاحيات للتدخل في تعيين القضاة وفي مسارهم الوظيفي، بما في ذلك صلاحية عزل القضاة من مناصبهم بإجراءات موجزة. ونصَّ الدستور الجديد، الذي اعتُمد في عام 2022، على منح الرئيس سلطة اتخاذ القرار النهائي بشأن تعيينات الهيئة القضائية.

وفي 1 جوان/حزيران 2022، عزل الرئيس قيس سعيّد بصورة تعسفية 57 قاضيًا اتهمهم بسوء السلوك، بما في ذلك التقاعس عن التحقيق في قضايا تتعلق بالإرهاب، والزنى، والمشاركة في حفلات لتناول الخمور. ورفضت وزارة العدل تنفيذ حكم صادر عن المحكمة الإدارية التونسية يقضي بإعادة 49 من هؤلاء القضاة إلى وظائفهم.[37]

ووصم الرئيس قيس سعيّد بعض شخصيات المعارضة بأنهم "إرهابيون"، وفي حديث آخر أعلن أن كل من "يتجرأ على تبرئة" منتقديه فهو "شريك" لهم، وهو خطاب يسهم في إشاعة مناخ من ترهيب القضاة.[38]

ومنذ عام 2022، أعرب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، وغيره من المقررين الخاصين، عن القلق مرارًا بشأن تدابير الرئيس قيس سعيّد الرسمية لإضعاف استقلال القضاة، وبشأن المضايقات للقضاة والمحامين، على ما يبدو، على أيدي السلطات، و"الوضع المحفوف بالمخاطر" للقضاة والمحامين في تونس.[39]

---

[35] قرار محكمة التعقيب رقم 48079/47331/47330، بتاريخ 27 جوان/حزيران 2023. محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

مطلب شرح مُقدَّم من محامين عن المهدي بن غربية إلى محكمة التعقيب، يتعلق بقرار المحكمة رقم 48079/47331/47330، الصادر في 27 جوان/حزيران 2023. محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

مقابلة مع أحمد الصديق، المحامي عن المهدي بن غربية، 11 أوت/آب 2023.

[36] منظمة العفو الدولية، *تونس: تدهور حقوق الإنسان على مدى عام منذ هيمنة الرئيس على السلطة* (رقم الوثيقة: MDE 30/5876/2022)، 21 جويلية/تموز 2022. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/5876/2022/ar/.

منظمة العفو الدولية، *تونس: اعتماد دستور جديد لا ينبغي أن يرسّخ تقويض حقوق الإنسان* (رقم الوثيقة: MDE 30/5925/2022)، 19 أوت/آب 2022. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/5925/2022/ar/.

منظمة العفو الدولية، *تونس: يجب إلغاء المرسوم شديد القسوة لمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال* (رقم الوثيقة: MDE 30/6290/2022)، 12 ديسمبر/كانون الأول 2022. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/6290/2022/ar/.

[37] منظمة العفو الدولية، تونس: ينبغي وضع حد للاعتداءات على استقلالية القضاء (رقم الوثيقة: MDE 30/6844/2023)، 1 جوان/حزيران 2023. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/6844/2023/ar/.

[38] ملاحظات في مقاطع فيديو، نُشرت على الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية على فيسبوك، يومي 14 و22 فيفري/شباط 2023. الروابط: https://www.facebook.com/watch/?v=609398257754747؛ و https://www.facebook.com/watch/?v=742766854160830.

[39] United Nations' Special Rapporteur on the independence of judges and lawyers, (AL TUN 5/2022), 9 June 2022. Available at: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27353

الإيقاف التحفظي: من السهل فرضه ومن الصعب الطعن فيه

تنصُّ مجلة الإجراءات الجزائية التونسية [قانون الإجراءات الجنائية] على أن يُفرض على المُشتبه فيهم جنائيًا إجراء الإيقاف التحفظي، بالإضافة إلى إجراءات أخرى مثل المراقبة الإلكترونية. إلا إن المجلة تمنح القضاة صلاحيات واسعة لإصدار الأمر بالإيقاف التحفظي، ولا تُلزمهم بشكل واضح بشرح المنطق الذي اتبعوه والتبريرات التي أعطوها.[40] وفي الواقع، من السهل نسبيًا على القاضي أن يصدر أمرًا بالإيقاف التحفظي، بينما من الصعب في المقابل على المشتبه بهم الطعن في الأمر.

وتنصُّ مجلة الإجراءات الجزائية على أن الإيقاف التحفظي وسيلة استثنائية يمكن للقضاة أن يأمروا بفرضها "كلما ظهرت قرائن قوية تستلزم الإيقاف باعتباره وسيلة أمن يُتلافى بها اقتراف جرائم جديدة، أو ضمانًا لتنفيذ العقوبة، أو طريقة توفر سلامة سير البحث".[41] كما تنصُّ المجلة على وجوب أن يكون قرار الإيقاف التحفظي مُعلَّلًا بناءً على "الأسانيد الواقعية والقانونية التي تبرره".[42]

إلا إن المجلة لا تحدد معايير لذلك، ولا تضع معايير دُنيا للأدلة والمعقولية اللازمين لتبرير الإيقاف التحفظي. وتنصُّ المجلة على قواعد لطول مدة الإيقاف التحفظي، ولتجديده واستئناف قرار فرضه، بما في ذلك تحديد مدة قصوى، تبلغ 14 شهرًا، لقرار الإيقاف التحفظي الذي يصدره قاضي التحقيق، ولكنها لا تنصُّ على إخضاع هذا القرار للمراجعة بصفة منتظمة.[43] ويجوز لقاضي التحقيق أن يمتنع عن الرد على مطلب الإفراج المؤقت، والذي يُعتبر بموجب القانون مرفوضًا بعد أربعة أيام.[44]

وبموجب مجلة الإجراءات الجزائية، يجوز للمحاكم، بعد إغلاق التحقيق، أن تُبقي على المُشتبه في ارتكابه جرائم جنائية رهن الاحتجاز لحين المحاكمة من دون تقديم تبرير لذلك.[45]

ير ل

United Nations' Special Rapporteurs on the independence of judges and lawyers, and the right to peaceful assembly and freedom of association, (AL TUN 6/2022), 22 August 2022. Available at: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27520
United Nations' Special Rapporteur on the independence of judges and lawyers et al, (AL TUN 2/2023), 26 May 2023. Available at: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27919

[40] الإيقاف التحفظي إجراء تنظِّمه الفصول من 80 إلى 85 من مجلة الإجراءات الجزائية، أما الإفراج المؤقت فتنظِّمه الفصول من 86 إلى 92 من المجلة.

[41] مجلة الإجراءات الجزائية، الفصلان 84 و85.

[42] مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 85.

[43] مجلة الإجراءات الجزائية، الفصول من 80 إلى 87. وتُجيز الفصول من 80 إلى 85 لقاضي التحقيق أن يحتجز المشتبه فيه على ذمة تحقيقات جنائية رهن الإيقاف التحفظي لمدة أولية لا تزيد عن ستة أشهر. ويجوز تمديد فترة الإيقاف بالنسبة إلى الجنحة مرة واحدة لا تزيد مدتها على ثلاثة أشهر، وبالنسبة إلى الجناية مرتين لا تزيد مدة كل واحدة على أربعة أشهر.

[44] مجلة الإجراءات الجزائية، الفصول من 80 إلى 87.

[45] مجلة الإجراءات الجزائية، الفصول 107، و109، و110.